



JUN 21 1991

UN/SA COLLECTION

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/46/261
S/22714
17 June 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس
الأمن



الجمعية
العامة

مجلس الأمن
السنة السادسة والأربعون

الجمعية العامة
الدورة السادسة والأربعون
البنود ٢٩ و ٥٥ و ٦٠ (ل)
من القائمة الاولى*

الحالة في أفغانستان وأثارها على السلم والأمن الدوليين

انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب آسيا

نزع السلاح العام الكامل : نزع السلاح الإقليمي

رسالة مؤرخة في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩١ موجهة الى الأمين
العام من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه بياننا حول السياسة الرئيسية أدلى به سعادة السيد نواز
شريف رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية ، في ٦ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، في كلية
الدفاع الوطني ، روالبندي ، باكستان .

أكون ممتنا إذا ما أمكن تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة رسمية من
وثائق الجمعية العامة ، في إطار البنود ٢٩ و ٥٥ و ٦٠ (ل) من القائمة الاولى ومن
وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) جمشيد ك. أ. ماركر
السفير والممثل الدائم

• A/46/50

*

المرفق

بيان أدلى به في ٦ حزيران/يونيه ١٩٩١ رئيس وزراء باكستان في كلية الدفاع الوطني ، روالبندي ، باكستان

عند مناقشة الأمن القومي ، من المهم أن ندرك أن القوة الداخلية أمر ذو أهمية أساسية . ومن ثم فإن حكومتي تولي الأسبقية العليا إلى وجود دفاع قوي بحيث يردع أي تهديد لأمننا القومي . إن قدرة قواتنا المسلحة تزودنا بأفضل ضمان للحفاظ على بيئة سلمية لبلادنا . ومن ثم ، فلسوف تواصل حكومتي بذل كل ما في وسعها كي تكفل أن قواتنا المسلحة جيدة التجهيز ومستعدة لضمان أمن باكستان وسلامة أراضيها .

على أن التاريخ يعلمنا أن الأهمية الحيوية للقوات المسلحة ، فضلا عن أن الدفاع الناجح عن أي بلد ، إنما يتوقفان على القدرة الشاملة لهذا البلد . وثمة عوامل من قبيل الأسس المعنوية والروحية للمجتمع ، والاستقرار السياسي ، والتجانس والتواءم من الناحية الاجتماعية ، والقدرة الاقتصادية والتقدم التكنولوجي ، كلها توفر الأساس وتشكل العمود الفقري لقدرة الدفاعية . إن بقاءنا وتقدمنا كأمة سوف يعتمدان من ثم في التحليل الأخير ، على نجاحنا في امتلاك ناصية القوة الداخلية . وعندها فقط نكون قادرين على التصدي للتهديدات الخارجية التي تتربص بأمننا .

إن هدفنا الأسمى هو إنشاء نظام اجتماعي - اقتصادي تقدمي ودينامي وعادل فسي بلادنا . بهذا فقط نكون قادرين على الإسراع بخطى التنمية الاقتصادية ، والتعجيل بوتيرة تقدمنا التكنولوجي ورفع مستوى معيشة شعبنا . وعندئذ فقط تكون أمتنا قد استطاعت أن تحوز القوة وتدخل القرن الحادي والعشرين بثقة وكرامة .

وهذه ليست بالمهمة السهلة . إننا نواجه مشاكل وصعوبات جمة سواء من الناحية الداخلية أو الخارجية . لكنني على ثقة أننا بالحفاظ على وحدتنا ، وبالإيمان والانضباط بين صفوفنا ، وبالتعبئة الكاملة لمواردنا ، فإننا نستطيع تحقيق الأهداف التي نتوخاها .

ولقد اتخذنا بالفعل عددا من الخطوات في إطار هذا الهدف المنشود . فنحن نشجع القطاع الخاص على المشاركة بالنشاط الإنتاجي . وقد حررنا الاقتصاد وألغينا القواعد والانظمة التي خنقت المبادرة الخاصة في الماضي . وأخذنا بإصلاحات من شأنها

القضاء على قيود النقد الاجنبي وخلق بيئة ليبرالية بالنسبة للاستثمار الاجنبي الخاص في بلادنا . كذلك فنحن نقوم بتصفية شركات الدولة التي كانت تمثل عبئا ثقيلا على الخزانة الوطنية .

كما أننا قمنا بحل القضايا الشائكة المتعلقة بتقسيم مياه الانهار وتوزيع الموارد المالية بين الحكومات الفيدرالية والإقليمية . وقد طرحنا من خلال البرلمان مشروع قانون للشريعة يتسم بالتقدمية والديمقراطية وبالتوجه نحو الخير .

ونحن نتخذ تدابير قوية للحد من الجريمة والخروج على القانون والقضاء على ثقافة الكلاشينكوف ووضع حد للاتجار في المخدرات ، وكلها كانت تنخر في قوى الحيوية في مجتمعنا . وهذه الخطوات كفيلة بتعزيز تواؤم المجتمع واستقراره ، كما أنها تدعم النشاط الاقتصادي بتشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي في بلادنا .

إن هذه الإصلاحات والتدابير ستضفي الحيوية والدينامية على الاقتصاد وعلى أمور الحكم بما يتيح لنا تحقيق النمو المطرد والاعتماد على النفس . إلا أن الاعتماد على النفس لا يعني بالتأكيد العزلة ، فما من أمة تستطيع أن تعيش بمعزل عن بقية المجتمع الدولي في ظل عالم يزداد تكافلا مع الأيام . ومن شأن سياسة الاعتماد على النفس أن تعني أساسا الاعتماد على مواردنا الذاتية لزيادة ما يناله شعبنا . ولكنها لا تستبعد التعاون الاقتصادي المفيد بصورة مشتركة مع البلدان الصديقة دون التنازل عن سيادتنا الوطنية أو احترامنا لذاتنا .

إن الأخذ بأسباب التنمية الاقتصادية السريعة والتقدم الاجتماعي إنما يفترض مسبقا وجود بيئة من السلم والامن . ومن هنا فأي حكومة لا بد وأن تسترشد بالهدفين المتلاحمين وهما التقدم في الداخل والسلم في الخارج . من هنا فلسوف تواصل باكستان اتباع سياسة تكفل اقامة العلاقات الودية مع جميع البلدان على أساس مبادئ المساواة في السيادة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتسوية المنازعات بالطرق السلمية .

ونحن مغتبطون إذ نلاحظ أن الأمم المتحدة قد اضطلعت بدور أكثر فعالية في تسوية المنازعات والصراعات الإقليمية . ولسوف يكون مسعانا متمثلا في تعزيز هذا الاتجاه الذي نرى أنه يأتي على أفضل وجه لصالح السلم والتقدم الدوليين . كما نأمل أن يؤدي الأعضاء الخمسة الدائمون بمجلس الامن دورهم اللائق في كفالة الاحترام لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

ولقد اتخذنا مبادرة للتعجيل بالتسوية السياسية لقضية أفغانستان . فقد دخلنا في مشاورات مع الأمين العام للأمم المتحدة ، ومع البلدان المعنية . ورحبنا بالمبادرة الخماسية النقاط التي أعلنها الأمين العام لتسوية القضية الأفغانية في الشهر الماضي . على أن مفتاح تسوية من هذا القبيل يبقى متمثلا في نقل السلطة من نظام نجيب الله الى حكومة واسعة القاعدة في كابول يتم انشاؤها طبقا لرغبات شعب أفغانستان . إن هذه الحكومة المتسعة القاعدة هي وحدها القادرة على إعادة السلم في البلاد ، وتمكين اللاجئين الأفغان من العودة الطوعية الى ديارهم . إن تسوية قضية أفغانستان من شأنها أن تزيل عقبة كبرى في طريق تحسين علاقاتنا مع الاتحاد السوفياتي وهو أمر نهتم به اهتماما عميقا .

أما العالم الاسلامي الذي تربطه مع باكستان روابط خاصة فقد عانى بشدة بسبب الاحتلال العراقي للكويت مما أدى الى اندلاع حرب الخليج . وقد اتخذنا موقفا يقوم على المبادئ بالنسبة للقضية وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة . وكنا نشعر بالقلق بحدوث ما أقدم عليه العراق من تصرفات تنتهك القواعد المتعارف عليها في السلوك بين الدول فضلا عن أنه كان يشكل تهديدا خطيرا لأمن المملكة العربية السعودية وهي بلد شقيق وقف دائما مع باكستان .

وقد بذلنا الجهود سعيا إلى حل سلمي وكريم للمشكلة . ولهذا الغرض قمنا بزيارات الى اثني عشرة بلدا اسلاميا وأوفدت مبعوثين خاصين الى ثلاثة عشر بلدا أخرى . ومن أسف ، فإن جهودي وجهود المجتمع الدولي لم تنجح . وقد أدى النزاع المسلح الى دمار مادي جسيم والى خسائر فادحة في الارواح البشرية وخاصة في الكويت والعراق .

وفي أعقاب تحرير الكويت واستعادة السلم في المنطقة ، زرت الكويت وأكّدت للامير وحكومته أن باكستان على استعداد لمواصلة تقليد التعاون مع الكويت وغيرها من دول المنطقة ، وأنها سوف تؤيد جهودها في تعزيز السلم والاستقرار بالمنطقة . وسوف يكون مسعانا أيضا هو تطوير الروابط الثنائية الأخرى مع هذه البلدان في الميادين السياسية والاقتصادية والتقنية وغيرها . إن باكستان تقف مؤيدة للاعتدال والاستقرار والتعاون فيما بين البلدان الاسلامية في منطقة الخليج .

ولسوف تواصل باكستان تعزيز علاقاتها الوثيقة والاخوية مع جمهورية إيران الإسلامية وتركيا . ونحن نشعر بارتياح عميق بالنسبة للقرارات التي اتخذت أخيرا من

جانب البلدان الثلاثة لإعادة تنشيط منظمة التعاون الاقتصادي ولعقد مؤتمر قمة لهذه البلدان الشقيقة الثلاثة قبل نهاية عام ١٩٩١ تدعيما لهذا التعاون .

ومابرحت المداقة مع الصين أحد محاور سياسة باكستان الخارجية ، ومصدرا للقوة بالنسبة للأمن والاستقرار الاقليميين . وسوف نواصل جهودنا لتطوير العلاقات الوثيقة والودية مع الصين والتعاون المفيد للطرفين .

إن باكستان تثمن صداقتها مع اليابان التي تطورت بوصفها قوة اقتصادية عظمى . وهي تمثل أكبر الشركاء التجاريين مع باكستان . كذلك فإن البلدين يحافظان على تعاون وثيق في الميادين شتى . وتولي حكومتنا اهتماما خاصا لتدعيم العلاقات الودية مع اليابان .

ويحظى بإعجابنا النمو الاقتصادي السريع الذي أحرزته بلدان عدة في منطقة آسيا - المحيط الهادئ . إن تجربتها تطرح علينا دروسا مهمة . وسوف يتمثل جهدنا في تعزيز الروابط الودية والتعاون الايجابي المشترك مع هذه البلدان . كما أننا سنضاعف جهودنا لتعزيز وتوثيق التعاون مع الدول الافريقية في الميادين السياسية والاقتصادية والتجارية والتقنية .

إن أوروبا تجتاز عملية من التحول والتكامل بصورة سريعة . وتولي باكستان أهمية للعلاقات مع المنطقة وترغب في تطوير هذه العلاقات . ويحدونا الأمل في أن السوق الأوروبية الوحيدة التي ستظهر الى حيز الوجود في عام ١٩٩٣ سوف تيسر أمر دخول الواردات إليها من البلدان النامية .

إن البلدان النامية تواجه حاليا مشاكل خطيرة تتمثل في انخفاض حجم المساعدة الانمائية ، وجسامة عبء خدمة الديون ، وسلبية التدفقات من الموارد ، اضافة الى نظام تجاري دولي غير موات ، وشروط تجارية معاكسة ، ونظام مالي ونقدي دولي مجحف . وسوف نواصل جهودنا لتعزيز الحوار بين الشمال والجنوب بغية تخطي هذه المشاكل .

إن باكستان ، بوصفها بلدا ناميا ، تكاد آراؤها تصل الى حد التطابق مع سائر بلدان العالم الثالث بشأن القضايا السياسية والاقتصادية الدولية المهمة . ونحن نرغب في تطوير المزيد من التضامن مع العالم الثالث من خلال تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب .

إن الحشد العسكري للهند ، وتطوير قذائف متوسطة المدى ، والإمكانات العسكرية لبرنامجها النووي غير المشمول بالضمانات ، يشكل تهديدا خطيرا لأمن باكستان . ومما يضاعف هذا التهديد رفض الهند حل النزاع حول كشمير بالوسائل السلمية ، ومحاولتها إخماد انتفاضة السكان الأصليين في كشمير المحتلة عن طريق استعمال القوة بصورة كثيفة ووحشية . ولقد حشدت الهند لهذا الغرض ، في كشمير المحتلة قوات عسكرية وشبه عسكرية قوامها أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ فرد . كما أن الوجود المكثف لقواتها على طول حدود باكستان والهند يسهم أيضا في زيادة التوتر . إلا أن ذلك لا يمكن أن يحول دون تقديمنا الدعم المعنوي والسياسي لكفاح شعب كشمير من أجل ممارسة حقه في تقرير المصير ، على النحو المعترف به في القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة .

وإزاء هذه الحالة الخطيرة ، لا يمكن لباكستان أن تتجاهل متطلبات أمنها . ومع ذلك ، فإننا سنواصل جهودنا لإقامة علاقات جوار طيبة مع الهند . وكانت البداية في ماليه أثناء مؤتمر قمة رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر . كما أن زيارتي الأخيرة لنيودلهي لحضور جنازة السيد راجيف غاندي أتاحت لي اتصالات شخصية مع قادة الأحزاب السياسية الرئيسية في الهند . وكان من دواعي تشجيعي الاستجابة البنّاءة لرغبتنا في تحسين العلاقات الثنائية . ونأمل في أن يتسنى ، حالما تتقلد الحكومة الجديدة السلطة في نيودلهي بعد الانتخابات ، التحرك قدما نحو إنشاء علاقات خالية من التوتر وتسوية نزاع كشمير وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . وسيكون ذلك بوحى من روح ماليه واتفاق سملا مما سيمكّن البلدين من تخصيص مواردهما الشحيحة لتحسين نوعية حياة شعوبهما .

وتشكل مسألة منع انتشار الأسلحة النووية في جنوب آسيا عاملا معقدا آخر في العلاقات بين باكستان والهند . ولذلك فإنه من الضروري أن توضع هذه المسألة في منظورها الصحيح .

إننا نعاني من نقص خطير في الطاقة ، لا يعوق فحسب النمو الاقتصادي والصناعي ، بل يسبب أيضا صعوبات لشعوبنا . وبالنظر إلى الاحتياجات الآخذة في التزايد من الطاقة ، فليس أمامنا خيار غير الاعتماد على توليد الطاقة النووية لتلبية احتياجات اقتصادنا الآخذ في التوسع .

ولمن المؤسف أن جهودنا لتطوير الطاقة النووية والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية قد تعرضت لنقد جائر وضغوط تمييزية . ولقد أكدنا مرارا أن برنامجنا النووي

مكرس للأغراض السلمية . وعملا بنهجنا الاقليمي إزاء عدم انتشار الاسلحة النووية ، فقد أعربنا عن استعدادنا لقبول نظام منصف وغير تمييزي لجعل جنوب آسيا خالية من الاسلحة النووية .

ولقد قدمنا المقترحات التالية لمنع انتشار الاسلحة النووية في جنوب آسيا :

(أ) إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب آسيا ، وهو اقتراح مابرت تؤيده الجمعية العامة منذ عام ١٩٧٤ ؛

(ب) نظرا لمعارضة الهند إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب آسيا ، اقترحنا في عام ١٩٧٨ ، كخطوة أولى ، أن تصدر باكستان والهند إعلانا مشتركا بالتخلي عن اقتناء الاسلحة النووية أو تصنيعها ؛

(ج) اقترحت باكستان في عام ١٩٧٩ ، اتفاقا مع الهند بشأن نظام للتفتيش الشنائي على جميع المرافق النووية على أساس المعاملة بالمثل ؛

(د) اقترحنا أيضا في عام ١٩٧٩ قبولاً متزامناً من جانب باكستان والهند ل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلقة بالمرافق النووية كافة ؛

(هـ) أعربت باكستان في عام ١٩٧٩ عن استعدادها للانضمام إلى معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية في وقت متزامن مع الهند ؛

(و) واقترحت باكستان ، في أواخر عام ١٩٨٧ ، إبرام معاهدة شنائية أو اقليمية لحظر التجارب النووية ؛

(ز) اقترحت باكستان أيضا في عام ١٩٨٧ ، عقد مؤتمر معني بعدم انتشار الاسلحة النووية في جنوب آسيا تحت رعاية الأمم المتحدة وبمشاركة دول المنطقة والدول الأخرى المهمة بهذا الأمر .

ولقد كررنا المقترحات الواردة أعلاه من وقت لآخر . ومن ثم فإن التزام باكستان بعدم انتشار الاسلحة النووية ، على الصعيدين العالمي والاقليمي ، واضح وثابت . ولذلك فليس من العدل في شيء إشارة الشكوك حول نوايا باكستان وإخضاع باكستان لمعاملة تمييزية . ولا يمكن لأي دولة تحترم نفسها قبول ذلك .

ونحن ممتنون إذ نلاحظ أن النهج الاقليمي إزاء نزع السلاح يكتسب تأييدا مطردا في الدوائر الدولية . ففي عام ١٩٩٠ ، اعتمدت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة تبلغ ١٤٢ صوتا مؤيدا مقابل لا شيء وامتناع ١٠ أعضاء عن التصويت قرارنا الذي يدعو إلى اتخاذ مبادرات فيما يتعلق بتدابير بناء الثقة ومنع انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح التقليدي على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي .

ولقد تمّ بالفعل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة جنوب المحيط الهادئ بموافقة الدول الخمس الحائزة للحائزة للأسلحة النووية . وقُدمت مقترحات مشابهة بشأن مناطق أخرى . وفي العام الماضي ، وقّعت الأرجنتين والبرازيل اتفاقا لاستخدام الطاقة النووية بصورة حصرية للأغراض السلمية . واتفقتا أيضا على تقديم برامجهما النووية للتفتيش الثنائي وفيما بعد لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية لضمان الطابع السلمي لبرامجهما النووية .

وأعلن الرئيس بوش مؤخرا عن مبادرة رئيسية لتحديد الأسلحة على أساس اقليمي في الشرق الأوسط . ومن بين الأمور الأخرى ، المبادرة التي تدعو إلى قيام جميع دول المنطقة باتخاذ خطوات لمنع انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط . ودعت فرنسا أيضا ، في اقتراحها المعلن مؤخرا عن نزع السلاح ، إلى وضع أنظمة اقليمية لمنع أسلحة الدمار الشامل .

إننا نؤمن بشدة بأن عدم انتشار الأسلحة النووية في جنوب آسيا شرط لا غنى عنه للسلم الاقليمي والتقدم . ونحن على استعداد للدخول في ترتيب ثنائي مع الهند أو في نظام إقليمي لضمان أن يظل جنوب آسيا خاليا من جميع أسلحة الدمار الشامل . كما أننا مستعدون لاتخاذ تدابير ترمي إلى تحقيق خفض متبادل ومتوازن للقوات يتماشى مع مبدأ الأمن المتكافئ غير المنقوص عند المستوى الأدنى للأسلحة . ومع ذلك ، فليس بوسعنا ، ولن يكون بوسعنا اتخاذ خطوات من جانب واحد تعرّض للخطر أمننا القومي .

ولباكستان والولايات المتحدة تاريخ من الصداقة يرجع إلى الخمسينات . وترتكز هذه الصداقة بصلابة إلى إيماننا المشترك بالبادئ والقيم الإنسانية والتزامنا المشترك بالمؤسسات الديمقراطية والاحترام الذي نوليه لحرية الفرد والتعاون المستمر الممتد طوال عقود عديدة . وهناك تقارب وثيق في الآراء بشأن قضايا مثل أفغانستان والسلم والاستقرار الاقليميين . ولذلك فبرغم التقلبات معسودا وهبوطا من وقت لآخر ، فإن الصداقة بين باكستان والولايات المتحدة استمرت مع الزمن ، وتجلت في توسيع نطاق التعاون المشترك في شتى الميادين .

وفي ظل هذه الخلفية ، فإن المعوقات الحالية في العلاقات بين باكستان والولايات المتحدة تدعو إلى الأسف بوجه خاص . ولا ينبغي السماح بإفساد هذه العلاقة التي خدمت مصالح البلدين جيدا في الماضي وهي تنطوي على إمكانات كبيرة لخدمة هذه المصالح في المستقبل .

ومن المفارقات أن المعوقات الحالية في العلاقات بين باكستان والولايات المتحدة تنبع من اختلافات في النهج إزاء هدف منع انتشار الأسلحة النووية ، الذي يلتزم به كلاهما بشدة . ولقد ركزت الولايات المتحدة بصورة حصرية تقريبا على برنامج باكستان النووي . والواقع أن الهند هي التي فجرت جهازا نوويا في عام ١٩٧٤ . ولديها عدد من مرافق الإغناء وإعادة التجهيز النووي خارج إطار ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وتفيد التقارير أيضا أن لديها بلوتونيوم لا يخضع للضمانات يكفي لإنتاج أكثر من ١٠٠ قنبلة نووية في حجم القنبلة النووية التي ألقيت على هيروشيما . ومن ثم فإننا لا نستطيع أن نتجاهل البرنامج النووي للهند الذي ينمو بسرعة وأن نعرض أمننا الوطني للخطر .

إن باكستان مستعدة للدخول في مشاورات متعددة الأطراف لتعزيز قضية منع انتشار الأسلحة النووية في جنوب آسيا . وهناك دلائل تشير إلى احتمال إقناع الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والصين بتأييد قيام نهج إقليمي . وأرجو أن تكون هذه الدول مستعدة للتحرك معا ، إلى جانب باكستان والهند ، نحو تحقيق الهدف الذي يقضي بجعل منطقتنا خالية من الأسلحة النووية .

وأود أن أقترح بصورة محددة أن تجري الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والصين مشاورات مع الهند وباكستان ، وعقد اجتماعات معهما لمناقشة مسألة انتشار الأسلحة النووية في جنوب آسيا وإيجاد حل لها . وينبغي أن يكون هدف هذا الاجتماع هو التوصل إلى اتفاق لجعل هذه المنطقة خالية من الأسلحة النووية على أساس المقترحات المقدمة بالفعل أو الأفكار الجديدة التي قد تظهر . وينبغي لنظام منع انتشار الأسلحة النووية الذي سيتم التفاوض بشأنه أثناء المشاورات المتعددة الأطراف المقترحة أن يكون منصفًا وغير تمييزي .

ونأمل في أن يلقي هذا الاقتراح استجابة مبكرة من جانب البلدان المعنية ليتسنى وضع الترتيبات في صورتها النهائية وانعقاد المؤتمر بأسرع ما يمكن .

إن قيام نظام إقليمي لمنع الانتشار ، يحتوي على ضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بحيث تتفق عليه جميع بلدان المنطقة ، يشكل أسلوباً عملياً لحل المشكلة بجميع أبعادها . ومن شأن نظام كهذا أن يساعد على إشاعة مناخ من الثقة المتبادلة وتعزيز السلم والأمن في جنوب آسيا ، مع تمكين دول المنطقة من تركيز طاقاتها وجهودها على الإسراع بخطى التنمية الاقتصادية وتعزيز رفاه شعوبها .

ولقد قررت إيغاد وفد رفيع المستوى إلى الولايات المتحدة برئاسة السيد وسيم سجد ، رئيس مجلس الشيوخ ويضم السيد أكرم زكي الأمين العام لوزارة الخارجية وغيرهما من كبار المسؤولين لتبادل وجهات النظر بشأن مجمل العلاقات بين باكستان والولايات المتحدة . ولا بدّ لنا أن نحقق التفهم الأفضل والمتبادل لوجهات نظر كل منا حول قضايا مختلفة مثل أفغانستان والسلم والأمن الإقليميين وحقوق الإنسان ومكافحة المخدرات ونزع السلاح ومنع انتشار الأسلحة النووية والتعاون في مختلف المجالات .

ومع التسليم بإخلاص المقاصد والثقة المتبادلة ، فإنني على ثقة من أننا سننجح في نهاية المطاف في حل الصعوبات الحالية التي تواجهنا على أساس من التفهم والاستيعاب المشترك .

ومما ييسر من سعينا لإيجاد مخرج من الجمود الحالي ، أن يحاول كل جانب تفهم الظروف القهرية التي يصادفها الطرف الآخر ، وأن يركز على الأهداف النهائية بدلا من الوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف .

وأود أن أختتم رسالتي بإعادة تأكيد رغبتنا في تطوير علاقات ودية وتعاون مشترك ومفيد على أساس المساواة مع جميع البلدان ، كبيرها وصغيرها ، لما فيه صالح السلم الدولي والتنمية . وسوف نسعى جاهدين بوجه خاص لإيجاد بيئة خالية من التوتر ، يسودها السلم في جنوب آسيا مما يبشر بعصر يسود فيه التقدم والرخاء في المنطقة .
